

فهم الأزمة الفنزويلية من منظور النيوكولونيلية: آثارها على السيادة الوطنية

Understanding the Venezuelan Crisis through the Lens of Neocolonialism: Its Implications for National Sovereignty

منفوخ صورية¹

¹ جامعة باتنة 1، souria.menfoukh@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2026/01/08

تاريخ القبول: 2026/03/13

تاريخ النشر: 2026/04/15

ملخص:

يحلل هذا المقال الأزمة الفنزويلية من منظور النيوكولونيلية، مجادلًا بأن الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته البلاد، لا يمكن تفسيره اعتمادًا على العوامل الداخلية وحدها مثل سوء الإدارة أو الفساد، وبدلاً من ذلك تُفهم الأزمة بوصفها نتاج تفاعل بنيوي بين مواطن الضعف الداخلية وآليات الهيمنة الخارجية. وانطلاقاً من الإطار النظري للنيوكولونيلية ونظرية التبعية يمكن تفسير الأزمة الفنزويلية. و قد اعتمد المقال مقارنة الاقتصاد السياسي النقدي، مبرزاً كيف كانت العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي العالمي ككل، أدوات للسيطرة الغير مباشرة على الاقتصاد الفنزويلي، ما فاقم الأزمة الاقتصادية و زاد الوضع الاجتماعي سوءاً. حيث أشارت النتائج إلى أن الأزمة الفنزويلية تمثل شكلاً معاصراً من التدخل النيوكولونيالي، أين تحل الإكراهات الاقتصادية محل الهيمنة العسكرية المباشرة، بما يعزز علاقات القوة غير المتكافئة داخل النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: فنزويلا؛ النيوكولونيلية؛ العقوبات الاقتصادية؛ الهيمنة؛ السيادة الاقتصادية.

Abstract :

This article analyzes the Venezuelan crisis through the lens of neo-colonialism, arguing that the country's political, economic, and social breakdown cannot be explained solely by internal factors such as mismanagement or corruption. Instead, the crisis is understood as the outcome of a structural interaction between domestic vulnerabilities and external mechanisms of

domination. Drawing on the theoretical framework of neo-colonialism and dependency theory .

The article adopts a critical political economy approach, highlighting how U.S.-led sanctions and the global capitalist system have functioned as instruments of indirect control, exacerbating economic collapse and social deterioration. The findings suggest that the Venezuelan crisis represents a contemporary form of neo-colonial intervention, in which economic coercion replaces direct military domination, reinforcing unequal power relations within the international system.

Keywords: Venezuela; neo-colonialism; economic sanctions; imperialism; economic sovereignty.

المؤلف المرسل: منفوخ صورية، souria.menfoukh@univ-batna.dz

مقدمة:

شهد النظام الدولي المعاصر تحولات عميقة في أنماط الهيمنة والسيطرة، فلم يعد الاستعمار التقليدي القائم على الاحتلال العسكري المباشر هو الشكل السائد لإخضاع الدول، بل حلت محله آليات أكثر تعقيداً تُعرف في الأدبيات النقدية بمفهوم النيوكولونيالية (الاستعمار الجديد). في هذا السياق، تُعد الأزمة الفنزويلية نموذجاً بارزاً لفهم ديناميات النيوكولونيالية في القرن الحادي والعشرين، إذ لا يمكن اختزال هذه الأزمة في عوامل داخلية مثل سوء الإدارة الاقتصادية أو الأزمات السياسية الداخلية فقط - رغم أهميتها - بل يتطلب تحليلها مقارنة أوسع تأخذ بعين الاعتبار التفاعل البنوي بين العوامل الداخلية والضغط الخارجي.

فمع صعود المشروع البوليفاري في فنزويلا، وسعي الدولة إلى استعادة السيطرة على قطاع النفط وتعزيز استقلال القرار الاقتصادي والسياسي، تصاعدت حدة التوتر مع القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. نتج عن هذا التوتر فرض عقوبات اقتصادية ومالية واسعة النطاق على فنزويلا، إلى جانب الضغط السياسي والدبلوماسي. ترتبط هذه القراءة ارتباطاً وثيقاً ب نظرية التبعية في الاقتصاد السياسي الدولي، التي تؤكد أن دول الأطراف تُدمج في النظام الرأسمالي العالمي ضمن علاقات غير متكافئة، تجعلها معتمدة على دول المركز في التمويل، والتكنولوجيا، والأسواق، وهو ما يؤدي إلى إعادة إنتاج التخلف البنوي بدلاً من تجاوزه. وفي حالة فنزويلا، أسهم هذا النمط من الاندماج غير المتكافئ، إلى جانب

العقوبات الخارجية والقيود المفروضة على السيادة الاقتصادية إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية و ارتفاع معدلات الفقر والهجرة وتدهور الخدمات الأساسية، بما يعكس العلاقة الوثيقة بين فقدان السيادة الاقتصادية وتعميق الأزمات الاجتماعية

يهدف هذا المقال إلى تحليل الأزمة الفنزويلية من منظور النيوكولونالية، من خلال إبراز دور الضغوط الاقتصادية والعقوبات والسياسات الدولية في إعادة إنتاج التبعية وتقويض الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة الفنزويلية. كما يسعى إلى إبراز كيف تُستخدم الأدوات الاقتصادية والمؤسسية والخطابات الأخلاقية الحديثة كبدايل عن السيطرة العسكرية المباشرة، بما يؤكد أن الأزمة الفنزويلية ليست حالة استثنائية، بل تعبير عن بنية أوسع من الهيمنة في النظام الدولي المعاصر.

الاشكالية: هل تمثل الأزمة الفنزويلية نتاجًا حصريًا لاختلالات داخلية، أم أنها تعبير عن آليات هيمنة غير مباشرة تمارسها القوى الغربية على فنزويلا في عهد الرئيس نيكولاس مادورو؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى مساهمة الاختلالات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تفاقم الأزمة الفنزويلية؟
- كيف أثرت السياسات الدولية على تفاقم الأزمة ومحدودية الخيارات الاقتصادية و السياسية لفنزويلا؟
- كيف تتفاعل العوامل الداخلية مع الضغوط الخارجية لتشكيل الأزمة الحالية؟

الفرضيات:

- الأزمة الاقتصادية والسياسية في الدول النامية غالبًا ما تنشأ نتيجة تفاعل هشاشة الاقتصاد المحلي مع الضغوط الخارجية للنظام الرأسمالي العالمي.
 - العقوبات الدولية والسياسات الاقتصادية للقوى الرأسمالية العالمية تسهم في إعادة إنتاج التبعية الاقتصادية والسياسية وتعميق الأزمات الاجتماعية في الدول النامية.
- المنهج المستخدم:** تم استخدام اقتراب الاقتصاد السياسي النقدي، كإطار تحليلي علمي في العلوم الاجتماعية والسياسية والذي يعتمد على نقد الهياكل الرأسمالية والامبريالية، وكشف الهيمنة الطبقية

والنيوكولونيلية لتحليل سياسات القوى الرأسمالية العالمية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه فنزويلا كآليات نيوكولونيلية، ما يجعله اطارا مثاليا لدراسة الأزمة الفنزويلية من هذا المنظور.

أولاً: الإطار النظري للنيوكولونيلية

يُعرف كوامي نكروما “Kwame Nkrumah” - وهو أبرز منظري النيوكولونيلية - “Neo-Colonialism” بوصفها مرحلة تستمر فيها الهيمنة الاستعمارية بعد الاستقلال الشكلي والقانوني للدول، ولكن عبر وسائل غير مباشرة تشمل التحكم في التجارة الدولية، والتمويل، والتكنولوجيا، والتأثير في عملية صنع القرار السياسي، دون الحاجة إلى احتلال عسكري مباشر. ويؤكد نكروما أن الدولة التي تخضع للاستعمار الجديد تبدو مستقلة من الناحية القانونية، غير أنها في الواقع تظل تابعة اقتصادياً وسياسياً لقوى خارجية تتحكم في مفاصلها الحيوية.¹ وفي سياق الاقتصاد السياسي الدولي، يرتبط هذا الطرح ارتباطاً وثيقاً بنظرية التبعية “Dependency Theory” التي ترى أن دول الأطراف تُدمج في النظام الرأسمالي العالمي بصورة غير متكافئة، بما يؤدي إلى إعادة إنتاج التخلف البنيوي وتعميق الاعتماد على دول المركز بدلاً من تحقيق تنمية ذاتية مستقلة.

من منظور الاستعمار الجديد أو النيوكولونيلية، تُفهم الأزمة بين الولايات المتحدة وفنزويلا على أنها تجسيد لاستمرار هيمنة القوى الكبرى باستراتيجيات غير مباشرة بدل السيطرة العسكرية التقليدية، ففي هذه المقاربة لا يسعى النظام الأمريكي إلى استعمار فنزويلا بالطريقة الكلاسيكية، بل يستخدم آليات الضغط السياسي والاقتصادي و كذا دعم المعارضة، أي التدخل في الشؤون الداخلية لفنزويلا للحد من استقلال القرار الوطني الفنزويلي، خاصة بعد صعود المشروع البوليفاري الذي تشكّل حول سياسات الموارد السيادية واستقلال النفط. ويُظهر التحليل النيوكولونيالي أن الولايات المتحدة استخدمت هذه الوسائل لتعزيز نفوذها في المنطقة وفرض معايير سياسية واقتصادية تتوافق مع مصالحها الوطنية، وهو ما ينسجم مع فهم النيوكولونيلية كنمط من الهيمنة الحديثة غير المباشرة في العلاقات الدولية.²

من ناحية أخرى يرى إدوارد سعيد أن الاستعمار لا يقوم فقط على السيطرة العسكرية أو الاقتصادية، بل يعتمد بدرجة أساسية على الهيمنة الثقافية والمعرفية، حيث تُنتج القوى الاستعمارية خطاباً معرفياً يُعيد تمثيل المجتمعات غير الغربية بوصفها متخلفة، غير عقلانية، وعاجزة عن حكم نفسها. ويؤكد سعيد أن هذا الخطاب ليس محايداً، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقات القوة، إذ يعمل على شرعنة التدخل والسيطرة تحت

ذرائع أخلاقية أو حضارية. ومن هذا المنظور، تصبح المعرفة أداة سياسية تُستخدم لإعادة إنتاج الهيمنة، حيث يُصوّر "الآخر" بوصفه موضوعاً للمعرفة والإدارة لا شريكاً متكافئاً في النظام الدولي. ويشير سعيد إلى أن هذا النمط من الخطاب يستمر حتى بعد نهاية الاستعمار التقليدي، مما يجعله أحد الأسس الفكرية لما يُعرف اليوم بالنيوكولونالية.³

يقدم المنظور النيوكولونيالي تفسيراً نقدياً لطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وفنزويلا، غير أن القراءة التحليلية المتوازنة تقتضي عدم اختزال الأزمة في بعدها الخارجي فقط، بل فهمها في إطار تفاعل بنيوي بين اختلالات داخلية متراكمة وضغوط دولية متصاعدة. وعليه فإن الأزمة الفنزويلية تبدو أقرب إلى نموذج أزمة متعددة الأبعاد تتداخل فيها اعتبارات السيادة الوطنية مع معطيات الاقتصاد السياسي الدولي.

ثانياً: الخلفية التاريخية للأزمة الفنزويلية

يُعدّ مفهوم الأزمة من المفاهيم المركزية في العلوم السياسية والاجتماعية، ويشير في بنيته النظرية إلى حالة اختلال حادّ تصيب نظاماً اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً، وتؤدي إلى تعطل وظائفه الأساسية وتهديد استقراره، فالأزمة ليست مجرد حدث طارئ أو ظرف عابر، بل تمثل لحظة توتر بنيوي تكشف عن تراكم تناقضات داخلية أو صدمات خارجية تؤثر في توازن النظام.⁴ وعليه، يمكن تعريف الأزمة بأنها حالة اختلال بنيوي مفاجئ أو متراكم تصيب نظاماً معيناً، تؤدي إلى تهديد استقراره، وترتبط بارتفاع درجة عدم اليقين وضغط القرار، وقد تنتج عنها إعادة تشكيل في البنية أو الوظائف أو موازين القوة داخل ذلك النظام.

تُعدّ الأزمة الفنزويلية نموذجاً معاصراً لما يُعرف في الأدبيات الأكاديمية بـ"الأزمة متعددة الأبعاد"، حيث تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية في بنية واحدة معقدة. و أن الأزمة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد بل هي نتاج تداخل سوء الإدارة الاقتصادية، و الاعتماد الكبير على النفط، الفساد، والحكم الاستبدادي، فقد أدى الاعتماد الشبه كامل على النفط كمصدر رئيسي لعائدات خزينة الدولة، إلى تعرض الاقتصاد الفنزويلي لصدمة حادة خاصة مع انخفاض أسعار النفط الدولية العام 2013، في حين عمّق الفساد وسوء إدارة السياسات المالية من حدة التدهور. كما تسبّب هذا الوضع في تضخم مفرط و ارتفاع نسبة الفقر و انهيار مستوى الخدمات الأساسية، وإلى هجرة جماعية للسكان بحثاً

عن فرص حياة أفضل. فالأزمة الاقتصادية الفنزويلية ذات أبعاد هيكلية وفجوات سياسية عميقة تتطلب إصلاحات شاملة في السياسات الاقتصادية والمؤسسية.⁵

فقد أدى الاعتماد التاريخي للاقتصاد الفنزويلي على تصدير النفط، بوصفه المصدر الرئيس للدخل القومي إلى إدماج اقتصاد فنزويلا في السوق الرأسمالية العالمية ضمن موقع اقتصاد ريعي تابع، يقتصر دوره على تزويد دول المركز بالمواد الخام. خاصة بامتلاك فنزويلا أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، وقد شكّل النفط أكثر من 90 ٪ من إجمالي صادراتها، و تمثل عائداته المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع واسعة الاستهلاك. ومع وصول هوغو تشافيز “Hugo Chávez” إلى السلطة العام 1999، تبنت فنزويلا سياسات هدفت إلى تعزيز الدور الاجتماعي للحكومة وترسيخ السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية. غير أن هذه التوجهات واجهت مقاومة من القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترتبط مصالحها الاستراتيجية ارتباطاً وثيقاً بالنفط الفنزويلي، ما أسهم في تعميق التوترات السياسية والاقتصادية بين الطرفين.⁶

وينسجم هذا النمط مع ما يصفه سمير أمين بمنطق التبعية البنيوية الذي نشأ في سياق التوسع الرأسمالي العالمي، حيث تُدمج اقتصادات الأطراف في النظام العالمي بصورة غير متكافئة، بما يجعلها شديدة الهشاشة أمام تقلبات الأسعار الخارجية والأزمات الدولية.⁷ وفي هذا الإطار يمكن فهم هشاشة الاقتصاد الفنزويلي واعتماده المفرط على عائدات النفط باعتبارها نتيجة مباشرة لإرث تاريخي من التبعية الاقتصادية، لا مجرد اختلالات ظرفية أو إدارية.

ثالثاً: آليات النيوكولونيالية في الأزمة الفنزويلية

تُعد الأزمة الفنزويلية المعاصرة مثلاً بارزاً على تعقّد أشكال الهيمنة في النظام الدولي، حيث لم تعد السيطرة تُمارَس عبر الاحتلال المباشر، بل من خلال آليات نيوكولونيالية تتداخل فيها الأدوات الاقتصادية والسياسية والثقافية. ففي ظل الاعتماد البنيوي على النفط، أصبحت فنزويلا عرضة لضغوط خارجية تُمارَس عبر العقوبات، والأسواق المالية، والخطاب الحقوقي والإعلامي، بما يحدّ من قدرتها على اتخاذ قرارات سيادية مستقلة، سيتم التطرق في هذا الجزء لهذه الآليات.

1- العقوبات الاقتصادية كآلية نيوكولونيالية في الأزمة الفنزويلية

تُعد العقوبات الاقتصادية أحد أبرز تحليلات النيوكولونيالية المعاصرة، فمنذ عام 2017 فرضت الولايات المتحدة عقوبات واسعة استهدفت بوجه خاص قطاع النفط والمؤسسات المالية الفنزويلية، هذه العقوبات تقوّض بشكل مباشر قدرة الدولة على توليد عائدات النفط اللازمة لتمويل الواردات الأساسية، وهو ما أضعف قدرة فنزويلا على استيراد الغذاء والدواء وسائر السلع الأساسية، وأسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية والاجتماعية القائمة، ويمكن النظر إلى دور العقوبات في هذا الإطار باعتباره شكلاً من أشكال السيطرة الاقتصادية غير المباشرة في النظام العالمي، إذ تُقيّد السيادة الاقتصادية للدول ذات الموارد الاستراتيجية وتزيد من هشاشة اقتصاداتها.⁸

وفي هذا السياق، يبيّن سمير أمين أن العقوبات تمثل شكلاً من أشكال الهيمنة غير المباشرة التي تحل محل التدخل العسكري، وتُستخدم لإعادة إنتاج علاقات التبعية داخل النظام الرأسمالي العالمي،⁹ من منظور نيوكولونيالي، لا تُفهم العقوبات بوصفها أداة “ضغط ديمقراطي”؛ تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان أو الإصلاح السياسي، بل باعتبارها وسيلة من وسائل الإكراه الإمبريالي الهادفة إلى إعادة إخضاع الدول ذات السيادة، وإجبارها على تبني نماذج سياسية واقتصادية تتوافق مع مصالح القوى المهيمنة في النظام العالمي.

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد نيكولاس مادورو “Nicolás Maduro”، سياسات اقتصادية قوية ضد فنزويلا تتجاوز العقوبات التقليدية، لتشمل حظر التجارة وقيوداً على المعاملات المالية، وتجميداً لأصول مرتبطة بالطاقة والحكومة الفنزويلية، وقد أثرت هذه الإجراءات بشكل كبير على قدرة الدولة على توفير عائدات النفط واستيراد السلع الأساسية، ما ساهم في أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة، فلم تكن هذه السياسات الأمريكية مجرد رد فعل على انتهاكات سياسية أو حقوقية، بل تمثل جزءاً من استراتيجية ضغط سياسي وجيو-اقتصادي يهدف إلى تقييد السيادة الاقتصادية لفنزويلا وإلى التأثير في بُنى صنع القرار داخل البلاد.¹⁰

فقد عملت هذه السياسات على إعادة إنتاج التبعية الاقتصادية بإجبار فنزويلا على التكيف مع نموذج اقتصادي عالمي يفرضه النظام الرأسمالي المهيمن، ويضعف قدرتها على ممارسة السيادة الوطنية. وبذلك، تتحول العقوبات إلى أداة ضغط غير عسكرية تسمح للقوى الكبرى بالتدخل في الشؤون الداخلية

للدول النامية دون اللجوء إلى الاحتلال المباشر، وهو ما ينسجم مع الطرح النيوكولونيالي الذي صاغه كوامي نكروما.

2- الشركات متعددة الجنسيات كآلية نيوكولونيالية في الأزمة الفنزويلية

باتت الشركات المتعددة الجنسية أحد الآليات النيوكولونيالية في الأزمة الفنزويلية حيث تستغل حاجة الدول المستقلة حديثاً إلى رأس المال والتكنولوجيا، لكنها بدلاً من دعم التنمية الوطنية تعمل على استنزاف الثروات الطبيعية والتحكم في البنى الاقتصادية، بما يخدم مصالحها القومية، ويشير نكروما إلى أن نفوذ هذه الشركات يسمح لها بالتأثير في السياسات الاقتصادية والمالية للدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص سيادتها على مواردها الاستراتيجية ويجوّلها إلى كيانات تابعة داخل النظام الرأسمالي العالمي.¹¹

ومن خلال هذه الممارسات تُكرّس الشركات المتعددة الجنسية التبعية السياسية والاقتصادية، وتضمن استمرار هيمنة القوى الكبرى بآليات غير مباشرة، مما يجعل الشركات الأجنبية أداة مركزية في إعادة إنتاج الاستعمار الجديد بدلاً من كونها مجرد نشاط اقتصادي محايد.

وقد شكل النفط محوراً أساسياً في عمل الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى الحفاظ على وصول ميسر للموارد النفطية، و تصاعد سيطرة الدولة على هذا القطاع يؤدي إلى توتر متزايد مع القوى الغربية، في إطار تتحول فيه الموارد الطبيعية إلى أدوات ضغط نيوكولونيالي تُمارس عبر الأسواق والعقود والاستثمارات بدل التدخل المباشر،¹² وفي حالة فنزويلا تصاعدت حدة التوتر مع القوى الغربية مع زيادة سيطرة الدولة الفنزويلية على قطاع النفط، ما أدى إلى صدام مصالح مباشر وغير مباشر مع هذه القوى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هذا المنظور تتحول الموارد الطبيعية إلى أداة ضغط استراتيجية ضمن العلاقات الدولية، بدل الاعتماد على التدخل العسكري المباشر أو احترام السيادة الوطنية.¹³

أشارت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) إلى أن فنزويلا تمتلك أكبر احتياطات مثبتة من النفط الخام في العالم، والتي بلغت حوالي 303 مليارات برميل من النفط الخام في عام 2023، ما يعادل نحو 17 ٪ من الاحتياطات النفطية العالمية المكتشفة حتى هذا التاريخ، وعلى الرغم من أن هذه الكمية الهائلة من النفط يمكن أن تمنح البلاد نفوذاً استراتيجياً في السوق العالمية، فإن انخفاض الإنتاج الفعلي إلى مستويات تقلّ عن 1 ٪ من الإنتاج العالمي يعكس هشاشة القطاع النفطي، الناتجة عن نقص الاستثمارات في مجال الطاقة، وتدهور البنية التحتية، فضلاً عن القيود الدولية المفروضة على البلاد. ويؤدي

ذلك إلى إضعاف القدرة الفعلية للدولة على تحويل هذه الثروة الطبيعية إلى قوة اقتصادية وسياسية مستقلة.¹⁴

استثمرت شركة Chevron الأمريكية في مشاريع مشتركة مع شركة النفط الوطنية الفنزويلية PDVSA في حزام أورينوكو النفطي قبل تأمين قطاع الطاقة في فنزويلا. كما شاركت شركتا ExxonMobil و ConocoPhillips الأمريكيتان في تطوير حقول النفط الثقيل، غير أنهما انسحبتا عقب سياسة التأمين التي انتهجتها الحكومة الفنزويلية عام 2007، ولجأتا لاحقًا إلى التحكيم الدولي للمطالبة بتعويضات مالية.¹⁵ وأسهمت أيضًا شركات الخدمات النفطية الأمريكية مثل Baker Hughes و Halliburton في تقديم التكنولوجيا والخدمات الفنية اللازمة للإنتاج النفطي، لكن العقوبات والقيود الأمريكية حدّت من نشاطها.¹⁶

هذا التداخل بين استثمارات الشركات الأمريكية والقيود السياسية يعكس شكلاً من أشكال التدخل الاقتصادي والنفوذ غير المباشر، الذي يُنظر إليه وفق المنظور النيوكولونيالي على أنه جزء من الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على الموارد في الدول النامية النفطية.

من ناحية أخرى فقد ظلّت الصين الوجهة الرئيسية لهذا النفط في ظل العقوبات الغربية والقيود التي أثّرت على وصول الصادرات إلى الأسواق التقليدية في أوروبا والولايات المتحدة فرغم تراجع صادرات النفط الفنزويلية مثلاً في أكتوبر 2025 إلى نحو 808,000 برميل يوميًا مقارنة بشهر نوفمبر، و وفقًا لبيانات الشحن ووثائق شركة النفط الحكومية. فقد اتجهت النسبة الأكبر من هذه الصادرات -حوالي 80٪ أي ما يعادل نحو 663,000 برميل يوميًا - إلى الصين مباشرة أو عبر وسطاء.¹⁷

فقد ضخت الصين مبالغ كبيرة في الاقتصاد الفنزويلي عبر استثمارات وقروض لبناء شراكات نفطية وتعزيز تواجدتها في أسواق الطاقة، مما ساهم في تكوين علاقات اقتصادية متشابكة تعتمد فيها فنزويلا على الأسواق والاستثمارات الصينية لتخفيف آثار العقوبات الغربية. وفي المقابل، روسيا تمثل شريكًا مهمًا في دعم الحكومة الفنزويلية سياسيًا واقتصاديًا، وخاصة في مجالات النفط والطاقة، الأمر الذي يعكس دورًا مهميًا للقوى الكبرى في إعادة تشكيل علاقات التبعية الاقتصادية في فنزويلا ضمن صراع القوى

الدولية¹⁸. بذلك فالتبعية الاقتصادية لفنزويلا تجاه كل من الصين وروسيا لا تقتصر على مجرد علاقات تجارية أو تعاون استراتيجي، بل تتضمن اعتمادًا اقتصاديًا وجيوبوليتيكيًا، ما يكرس التبعية للخارج أيضا.

3- المؤسسات المالية الدولية كآلية نيوكولونيالية وإشكالية السيادة

تُعد المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أبرز الآليات التي تُمارَس من خلالها النيوكولونيالية في النظام الدولي المعاصر، فبدلًا من السيطرة المباشرة تعتمد هذه المؤسسات على آليات مالية وتقنية تُقيد خيارات الدول النامية. فقد وضح سمير أمين كيف أن هذه المؤسسات تمثل أدوات هيمنة غير مباشرة تُعيد دمج اقتصادات الأطراف في النظام الرأسمالي العالمي وفق مصالح دول المركز، مما يجعلها أحد الركائز الأساسية للنيوكولونيالية المعاصرة.¹⁹

تتضمن شروط القروض والبرامج المرتبطة بصندوق النقد الدولي في دول أمريكا اللاتينية غالبًا التزامات بتبني سياسات تقشفية ونيوليبرالية، مثل تحرير التجارة و تخفيف القيود على رأس المال، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، ولا تأخذ هذه الالتزامات في الحسبان الخصوصيات الاقتصادية الوطنية ما يؤدي إلى إعادة إنتاج التبعية الاقتصادية وتقييد قدرات الدولة على فرض سياساتها الاقتصادية الخاصة بها. ويمكن فهم هذا النهج كجزء من الهيمنة الاقتصادية غير المباشرة التي يُمارسها النظام المالي الدولي، والذي يُنظر إليه من منظور نيوكولونيالي باعتباره أداة لإعادة دمج الدول في الاقتصاد العالمي وفق قواعد القوى المهيمنة.²⁰

وعلى الرغم من أن فنزويلا لم تخضع مباشرة لبرامج صندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة، فإن الخطاب الدولي السائد يضغط باتجاه تبني سياسات تقشفية وإصلاحات نيوليبرالية كشرط لجذب التمويل والاستثمارات، هذه المؤسسات تسهم في إعادة إنتاج علاقات التبعية عبر فرض نماذج اقتصادية موحدة لا تراعي الخصوصيات الوطنية، وتُضعف قدرة الدول على تصميم سياسات مستقلة تدعم التنمية الذاتية.²¹

إن تأثير الضغوط الدولية لا يُفهم بمعزل عن طبيعة البنية الداخلية للدولة؛ فكلما اتسمت البنية الاقتصادية بالتنوع والاستقرار، وتمتعت الإدارة العامة بالكفاءة والشفافية، ازدادت قدرة الدولة على امتصاص الصدمات الخارجية وتقليص آثارها. أما في حالة الاقتصادات الريعية ذات المؤسسات الضعيفة، فإن أي ضغط خارجي قد يتحول إلى عامل مُضاعف للأزمة، لا بسبب شدته فحسب، بل نتيجة هشاشة البنية الداخلية ذاتها.

4- إعادة انتاج خطاب المهمة الأخلاقية لتبرير التدخل كآلية نيوكولونالية

لا يقتصر تأثير التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول أو المهمة الأخلاقية في العلاقات الدولية على حماية المدنيين أو حقوق الإنسان، بل غالبًا ما يُستخدَم كذريعة لتبرير هذا التدخل، ففي كثير من الحالات تُنتَقى التدخلات وتُسَوَّغ على أساس أخلاقي، وفي الوقت نفسه تخدم أهدافًا استراتيجية وسياسية للدول المتقدمة، مثل توسيع نفوذها أو إعادة تشكيل السياسات الداخلية للدول المعنية بما يتوافق مع مصالحها.²² تشكل هذه الممارسة استمرارية لنمط الهيمنة الإمبريالية بصيغة جديدة من التدخل الأخلاقي في القرن الحادي والعشرين، حيث تُستخدم لغة الحقوق والقيم الإنسانية لإضفاء شرعية على سياسات لها دوافع جيوسياسية واقتصادية أعمق.

وقد برز توظيف الخطاب الإنساني بشكل واضح في الأزمة الفنزويلية خلال أزمة المساعدات الإنسانية عام 2019، عندما قادت الولايات المتحدة وعدد من حلفائها حملة دولية لإدخال المساعدات عبر الحدود الكولومبية متجاوزة الحكومة الفنزويلية، وقد قُدِّم هذا التحرك بوصفه استجابة إنسانية عاجلة للأزمة المعيشية، إلا أن هذه المبادرة ارتبطت سياسيًا بدعم خوان غوايدو “Juan Guaidó” ومحاولة نزع الشرعية عن حكومة مادورو. بالتالي فالمساعدات لم تكن محايدة، بل استُخدمت كأداة ضغط سياسي ورمز لتقويض السيادة الوطنية، إذ رُبط قبولها بشرعية قيادة معارضة مدعومة خارجيًا، ما يعكس توظيفًا انتقائيًا لهذا الأسلوب يخدم أهدافًا استراتيجية أكثر من كونه استجابة إنسانية خالصة.²³

فقد بات تدفق المساعدات الإنسانية إلى فنزويلا مرتبطًا بالصراعات السياسية بين القوى المعنية، حيث سعت بعض الدول إلى استخدام هذه المساعدات كوسيلة لدعم جهود تغيير النظام أو الحفاظ على توازن قوى معين، ويؤدي هذا الاستخدام السياسي للمساعدات الإنسانية إلى تفكك المبادئ الأساسية للحياد والنزاهة التي يُفترض أن تقوم عليها الاستجابات الإنسانية، ويجعل دعم المجتمع الدولي للفنزويليين في أحيان كثيرة مرتبطًا بأهداف استراتيجية وسياسية أكثر من ارتباطه بحماية المدنيين وتخفيف معاناتهم.²⁴

دعمت الولايات المتحدة المعارضة الفنزويلية بشكل صريح، لاسيما عندما اعترفت رسميًا بـ خوان غوايدو كرئيس مؤقت لفنزويلا في 2019، ودعت دولاً أخرى إلى تقبله كرئيس شرعي بديل لنظام مادورو، كما استخدمت الحوافز الدبلوماسية والمالية والعقوبات الاقتصادية في حملة لتقويض شرعية

الحكومة القائمة والضغط نحو تغيير النظام. إلى جانب استخدام واشنطن هذا الاعتراف السياسي كأداة ضغط دولية لاستقطاب الدعم لقيادة المعارضة، ما عكس دور السياسة الأمريكية في التأثير على السلطة والسيادة الوطنية لفنزويلا عبر دعم فاعلين سياسيين معارضين.²⁵

لا يتم تفسير التدخل الخارجي بوصفه مبدأً قانونيًا وأخلاقيًا لحماية حقوق الإنسان دائمًا وفقًا لاعتبارات إنسانية محايدة، بل كثيرًا ما يتم توظيفه من قبل القوى الغربية كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، فاستخدم التدخل في الشؤون الداخلية غالبًا لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية تخدم مصالح الدول المتدخلة، وهو ما يضعف من مشروعية التدخل ويمسُّ مبدأ السيادة الوطنية للدول المستهدفة، ويعكس في الوقت ذاته ازدواجية المعايير في الممارسة الدولية.

رابعاً: الانعكاسات الاجتماعية والسياسية

أدت الأزمة الاقتصادية الممتدة في فنزويلا إلى تداعيات اجتماعية وسياسية عميقة تجاوزت البعد الاقتصادي البحت، فقد أسهم الانهيار في مستويات المعيشة وارتفاع معدلات التضخم ونقص السلع الأساسية، في اتساع رقعة الفقر وتدهور الأمن الغذائي، ما انعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي وأدى إلى تآكل الطبقة الوسطى بشكل شبه كامل،²⁶ كما تسببت الأزمة في واحدة من أكبر موجات الهجرة القسرية في أمريكا اللاتينية، إذ غادر البلاد ما يقارب 7.9 مليون فنزويلي، بحثًا عن حياة أفضل في دول الجوار، فضلاً عن ذلك يعاني الشعب من انهيار الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم و وصول المياه ما عمّق الأزمة الاجتماعية في فنزويلا.²⁷

حيث أدت الضغوط الخارجية بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية في فنزويلا بصورة حادة، فتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن حوالي 82% من السكان يعيشون في حالة من الفقر و 53% منهم في فقر مدقع، غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والسلع الأساسية بسبب انخفاض الدخل مقابل ارتفاع الأسعار في ظل نسبة تضخم قياسية.²⁸

سياسياً، ساهمت هذه الأوضاع في تعميق الاستقطاب السياسي وتراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية، حيث وُظفت الأزمة الاجتماعية من قبل أطراف داخلية وخارجية لتقويض شرعية الدولة وتعزيز الانقسام بين الحكومة والمعارضة، في سياق اتسم بتدخلات وضغوط دولية متزايدة.²⁹ فالعقوبات الدولية والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق المالية، قلّصت قدرة الدولة الفنزويلية على الاستجابة للأزمة الاجتماعية، ما أدى إلى تحويل الأزمة الاقتصادية إلى أزمة سياسية واجتماعية مركبة، وأسهم في إعادة إنتاج أنماط من التبعية وفقدان للسيادة الوطنية.³⁰

بهذا المعنى، تُعدّ الأزمة الفنزويلية مثالاً واضحاً على التفاعل المعقّد بين العوامل الداخلية والضغط الخارجية، في إنتاج اختلالات بنوية تمسّ الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي في الدول النامية، فالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة تشير إلى أن تفاقم الأوضاع الداخلية لا يمكن عزله عن السياق الدولي، الذي قيّد هامش المناورة أمام الدولة وأضعف قدرتها على الاستجابة الفعالة. ويتقاطع هذا التحليل مع المنظور النيوكولونيالي الذي يرى أن تآكل السيادة الاقتصادية غالباً ما يقترن بظهور أزمات اجتماعية عميقة تعكس هشاشة البنية الوطنية في ظل نظام دولي غير متكافئ.

خاتمة:

يُوضح هذا المقال أن الأزمة الفنزويلية تمثل مثالاً واضحاً لتحديات النيوكولونالية الحديثة في العالم المعاصر، حيث لم تعد الهيمنة الإمبريالية تعتمد على السيطرة العسكرية المباشرة، بل على آليات اقتصادية وسياسية غير مباشرة تشمل العقوبات الدولية، التحكم في الأسواق، والسيطرة على الموارد الحيوية مثل النفط بالإضافة إلى دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية في توجيه السياسات الاقتصادية للدول.

وقد أسهمت هذه الآليات في تقييد السيادة الاقتصادية والسياسية لفنزويلا، ما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر، نقص الغذاء والدواء، تدهور الخدمات الأساسية وارتفاع الهجرة، وهو ما ينسجم مع الرؤية النيوكولونالية في أن فقدان الاستقلال الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى أزمات اجتماعية وسياسية عميقة.

تستخدم الخطابات الإنسانية والسياسية مثل حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان أو محاربة تهريب المخدرات، غالباً كغطاء شرعي للضغط على الدول النامية، مما يعزز من أدوات الهيمنة غير المباشرة ويجعل هذه الدول تحت تأثير القوى الكبرى حتى بعد تحقيق الاستقلال الرسمي.

استنادًا إلى هذه النتائج فإن فهم الأزمة الفنزويلية يتطلب دمج التحليل الداخلي للعوامل الاقتصادية والسياسية مع التحليل الدولي للهيمنة والضغط الخارجية، وأن النظر إلى الدولة بوصفها كيانًا مستقلًا بالكامل يغفل الدور البنوي للنيوكولونيالية في إعادة إنتاج التبعية الاقتصادية والسياسية. أخيرًا، فإن تعزيز السيادة الاقتصادية والتنمية المستقلة وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على الأسواق والسيطرة الأجنبية، يُمثل السبيل الأبرز للدول النامية لمواجهة آثار النيوكولونيالية والحد من تفاقم الأزمات المستقبلية، مع ضرورة تطوير آليات رقابية وتشريعية تحمي الموارد الوطنية وتعزز القدرة على اتخاذ قرارات سيادية مستقلة.

التهميش:

¹ كوامي نكروما، الاستعمار الجديد: آخر مراحل الإمبريالية ترجمة عبد الحميد حمدي (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، 9-15.

² Timothy M. Gill, "Shifting imperial strategies in contemporary Latin America: The U.S. empire and Venezuela under Hugo Chávez," *Journal of Historical Sociology*, 32/3, (2019), 294–310.

³ إدوارد سعيد، *الاستشراق*، ترجمة كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 2006)، 32-52.

⁴ Walby, Sylvia. "Crisis and Society: Developing the Theory of Crisis in the Context of COVID-19." *Global Discourse* 12, nos. 3–4 (2022): 498–516.

⁵ Peters Putra Usman, R., Rizky Syailendra, M., & Lie, G, "Analyzing the economic crisis in Venezuela: Causes, effects, and solutions," *Universitas Tarumanagara*, (2023), 14-15.

⁶ حبيبة مراح، بوعلام معوشي، "فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات: دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية"، *مجلة الإستراتيجية والتنمية*، المجلد 11، العدد 04، (2021)، 347-364.

7 سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، ترجمة فواز طرابلسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، 45-54.

⁸ Benedicte Bull, Antulio Rosales, " How sanctions led to authoritarian capitalism in Venezuela," *Current History*, (2023), 122/841, p. 49-55.

9 سمير أمين، ما بعد الرأسمالية (بيروت: دار الفارابي، 2003)، 69-77.

¹⁰ The impacts of United States embargo on Venezuela during President Nicolás Maduro's administration. (2025). ResearchGate, Seen at: 21/12/2025, Look:

https://www.researchgate.net/publication/390154430_THE_IMPACTS_OF_UNITED_STATES_EMBARGO_ON_VENEZUELA_DURING_PRESIDENT_NICOLAS_MADURO%27S_ADMINISTRATION

¹¹ نكروما، 20 .

¹² إبراهيم سعدون، النفط والسياسة الدولية: الصراع على الموارد والهيمنة (عمّان: دار المسيرة، 2015)، 89-97.

¹³ Field, S. (2018, August 10). Venezuela: It's all about the oil. *Antipode Online*, Seen at: 25/11/2025, Look:

<https://antipodeonline.org/2018/08/10/venezuela-its-all-about-the-oil/>

¹⁴ U.S. Energy Information Administration. (2024, February 8). *Country analysis brief: Venezuela*. U.S. Department of Energy.

https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Venezuela/pdf/venezuela_2024.pdf

¹⁵ Parraga, M. (2025, November 3). Venezuela's oil exports fall over lower inventories, imports. *Reuters*, , Seen at: 29/11/2025, Look:

<https://www.reuters.com/business/energy/venezuelas-oil-exports-fall-over-lower-inventories-imports-2025-11-03/>

¹⁶ U.S. Energy Information Administration. (2024, February 8). *Country analysis brief: Venezuela*. U.S. Department of Energy, , Seen at: 22/10/2025, Look: https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Venezuela/pdf/venezuela_2024.pdf

¹⁷ Parraga, M. (2025, November 3). Venezuela's oil exports fall over lower inventories, imports. *Reuters*, Seen at: 19/12/2025, Look: <https://www.reuters.com/business/energy/venezuelas-oil-exports-fall-over-lower-inventories-imports-2025-11-03/>

¹⁸ شذى محمود، رهانات محدودة: ما أهمية فنزويلا في صراع القوى الدولية، مركز ربح للدراسات الاستراتيجية. أنظر:

https://rcssegyp.com/24329?utm_source=chatgpt.com

¹⁹ أمين، ما بعد الرأسمالية، 75.

²⁰ Glen Biglaiser, Karl Derouen , K. (2011). How soon is now? The effects of the IMF on economic reforms in Latin America. *The Review of International Organizations*, 6(2), 189–213 , Seen at: 21/12/2025, Look: <https://doi.org/10.1007/s11558-011-9123-8>

²¹ خالد عطا الله، الهيمنة الاقتصادية والسياسات المؤسسية الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدول النامية (القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، 107-115.

²² Ludwig, Frederick, Humanitarian interventions: A critical approach. *Universities of Brasília International Relations Review*, 8(1), (2010), 27–38.

²³ Politicizing humanitarian aid in Venezuela. (2019). *Georgetown Security Studies Review*, Seen at: 24/09/2025, Look:

<https://georgetownsecuritystudiesreview.org/2019/02/25/politicizing-humanitarian-aid-in-venezuela/>

²⁴ Ibid.

²⁵ Gill, 304.

²⁶ United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. (2024). Report on Venezuela poverty and humanitarian conditions, Seen at: 12/10/2025, Look: <https://www.ohchr.org/en>

²⁷ UNHCR. (2025). Venezuela situation – Refugees and migrants statistics, Seen at: 24/12/2025, Look: <https://www.unhcr.org>

²⁸ United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights.

²⁹ Bull, Rosales, 51.

³⁰ Stephen Ellner, (2019). Latin America's Pink Tide: Breakthroughs and shortcomings. Rowman & Littlefield, 52-54.